كتابة مقدمة ومشكلة الدراسة في البحث

١. عنوان البحث:

- اختيار الباحث عنوانًا طويلاً، ويتضمن تفاصيل غير لازمة وفضفاضة وغير محددة، مما يؤدي إلى ضياع هوية البحث، مع إمكانية تضمين هذه التفاصيل في مواطنها المناسبة في متن البحث (الحدود، المتغيرات، المصطلحات، المنهجية، ...إلخ).
- عدم، أو ضعف، أو تدني ارتباط عنوان البحث بمشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها.

٢. مقدمة البحث:

- الميل إلى كتابة مقدمة طويلة تتصف بالعمومية الشديدة مع استخدام لغة فضفاضة بعيدة عن الأسلوب العلمي والمنهجي الدقيق والمحدد. وعلى العكس، كتابة مقدمة شديدة الاختصار، لا تمكِّن القارئ من فهم واستيعاب وتصور أبعاد المشكلة المراد التحقق منها ومعالجتها، مع غياب أو ضعف عرض مبررات ودوافع المشكلة بطريقة منطقية ومتسلسلة.

٣. مشكلة البحث:

- عدم الاطلاع الكافي في المجال المراد بحثه (الدراسات، النظريات، المرتكزات، الخبرات، ... إلخ).
- عدم وضوح مصدر المشكلة وكيف تم اختيارها (خبرات خاصة وشخصية، خبرات الآخرين، الأدبيات العلمية، النظريات التي رأى قصورًا فيها وعدم توضيحها والتأكيد عليها، وبيان تناقُضاتها، أو أخطاؤها المنهجية، أو التوفيق بين آرائها المتضادة.
- عدم وضوح صياغة مشكلة البحث، بالتعبير عنها بلغة ركيكة أو غامضة لا يدرك ويعلم المقصود بها إلا الباحث نفسه، ويظهر ذلك في حاجة الباحث دائما إلى شرح المقصود منها. لذا؛ يجب أن يكون البحث واضحاً مفهوماً لا يحتمل الغموض أو التأويل أو الاختلاف في التفسير. ولعل الخطأ الأكبر هو أن الباحث قد يضيق صدره بملاحظات أساتذته أو المشرف العلمي حول عدم وضوح صياغة مشكلة البحث أو غموضها ويعتبر هذه الملاحظات عبء عليه، وتعقيد لا لزوم، مما يجعله – أحيانا – يتهرب من الأخذ بهذه الملاحظات حول المشكلة البحثية.
- عدم وضوح رؤية الباحث وتأكده من هدفه، ويتضح ذلك من الاستعجال في كتابة المشكلة بشكل سطحي وقبل نضج التفكير، بغرض الانتهاء منها، وبالتالي تكون الفكرة البحثية مكررة ولا تعالج مشكلة جديرة بالدراسة والبحث والتقصي.
- تهويل أو تهوين المشكلة والتساؤلات البحثية، مما يؤدي إلى تداخل في عناصر المشكلة العامة ومتغيراتها المؤثرة والمتأثرة، والعلاقات الارتباطية، وبالتالي يجعل طرحها وتناولها بالبحث أمرا غير دقيق ويصعب معه الوصول إلى نتائج أو استنتاجات محددة.
- وقوع الباحث بالتردد وعدم الثقة والشكوك والتفكير والقراءة لعدة أشهر وملاحقة الأساتذة والمتخصصين، ثم الشك في كل يقال له، ويظل على هذا الحال دون الاستقرار على مشكلة بحثية محددة واضحة المعالم، حتى يمضي الوقت ويفتر الحماس ويصبح الوقت المتاح محدداً فيقبل الباحث في النهاية بأي مشكلة بحثية للتخلص من ضغط الوقت وروتين الإجراءات.

٤. أخرى: ..... .

بما سبقها، وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المنهجية وإجراءات الدراسة، وفي الحيز الجغرافي الذي طبقت عليه أداة هذه الدراسة وهو دولة الكويت.

مشكلة الدراسة

لقد شهد التعليم العالي في دولة الكويت توسعاً كمياً متسارعاً خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق بهذا النوع من التعليم، الذي قد يؤثر بشكل أو آخر على نوعية هذا النوع من التعليم وجودته، مما حدا بكليات الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي إلى ضرورة انتهاج سياسة جديدة تعمل على تحسين وتطوير نوعية خدماتها وإنتاجها، وكسب رضا المجتمع والمحافظة على استمرارها وبقائها في وسط الحدة التنافسية بين المؤسسات الجامعية الأخرى الخاصة منها أو العربية أو الأجنبية، لذلك نجد أن هاتين المؤسستين أخذت تعمل جاهدة على تجويد وتحسين منتجاتها من خلال إنشاء مكتب للاعتماد الأكاديمي، و التعاون مع مؤسسات اعتماد مختصة ببرامج كليات التربية وإعداد المعلمين مثل المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم (NCATE) لمتابعة أدائها وعمل دراسة ذاتية تبين مدى تحقيق هاتين الكليتين لشروط الاعتماد ومواقع القوة والضعف في أدائها، وكذلك حث أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا لعمل الأبحاث المتخصص عن الاعتماد. وانطلاقاً من أهمية موضوع الاعتماد الأكاديمي فإن الدراسة الحالية جاءت للتعرف على آليات تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة في مشاريع الاعتماد الأكاديمي، والذي قد يساعد كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت على تحقيق الشروط التي تؤهلهما للحصول على الاعتماد الأكاديمي أو ما يعرف بالاعتراف الأكاديمي من مؤسسات الاعتماد التربوي العالمية.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن السؤالين التالين:

السؤال الأول: ما درجة تقديرأعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية الحكومية إمكانية تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة جودة الاعتماد الأكاديمي؟

السؤال الثاني: ما مدى قدرة المبادئ الأربعة عشر لديمنغ في التنبؤ بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في مشاريع الاعتماد الأكاديمي؟

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف آليات تطبيق مبادئ ديمنغ في إدارة الجودة الشاملة للاعتماد الأكاديمي في كليتي التربية الحكومية في دولة الكويت كما يراها أعضاء هيئة التدريس، وذلك ضمن المجالات الأربعة عشر والتي حددتها أداة الدراسة لتقدير درجة تطبيق هذه المبادئ في إدارة جودة مشروع الاعتماد الأكاديمي.

مشكلة البحث (٣):

لا يخفى على أحد أهمية المختبرات، وأنها جزء لا يتجزأ في تدريس العلوم في جميع المراحل الدراسية، وأن أبرز ما يميز درس العلوم عن دروس المواد الأخرى ارتباط محتوى المادة بالنشاط العملي والتجريب ولكي يتمكن الطالب من تنفيذ تلك الأنشطة وإجراء التجارب لابد من توفر المكان المناسب والمهيأ بكافة التجهيزات والمتطلبات الضرورية.

وفي السنوات الأخيرة أولت المملكة العربية السعودية اهتماما كبيراً بقضايا التربية والتعليم وعملت على رفع مستوى برامج التربية والتعليم، وكان من بين الجوانب التي حظيت باهتمام الدولة على أعلى المستويات وكذلك القادة التربويين والمختصين تطوير مقررات العلوم في مراحل التعليم العام، وذلك بتوفير مقررات تربوية تعليمية متطورة، حيث تبنت وزارة التعليم مشروع تطوير الرياضيات والعلوم الطبيعية والذي يعد من أهم مشروعات التربية والتعليم في المملكة، وتم تخصيص ميزانية ضخمة من أجل إنجاح هذه المقررات، ولكي تنجح مقررات العلوم المطورة في تحقيق الأهداف المرجوة لابد من التركيز والاهتمام بالجانب العملي في تدريس العلوم.

وفي ضوء نتائج العديد من الدراسات التي أشارت إلى وجود معوقات تحد من استخدام مختبرات العلوم كدراسة الرضيان (١٤١٩هـ)، والعسيري (١٤٢٣هـ)، والفالح وزملاؤه (١٤٢٧هـ)، والكنهل (١٤٣٢هـ)، والزنن (٢٠١٤م)، وإشارة العديد من الباحثين إلى وجود قصور في مستلزمات المختبرات المدرسية وتجهيزاتها كالرشيد وآخرون (١٤٢٤هـ)، والحارثي (٢٠١٢م)، ركزت هذه الدراسة على واقع مختبرات العلوم في مدارس المرحلة الابتدائية للبنين والبنات، وذلك للوقوف على حقيقة التجهيزات في مختبرات العلوم ومدى ملاءمتها لكتب العلوم الحالية، ولمعرفة مدى استخدام المعلمين والمعلمات للمختبرات، ولكشف أبرز معوقات استخدام مختبرات العلوم من وجهة نظر المعلمين والمعلمات.

مشكلة الدراسة (٤):

شهدت العقود الأخيرة تغيرات متلاحقة على مستوى مؤسسات التعليم العالي في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي المؤسسي والبرامج الأكاديمية بهدف اصلاح التعليم، حيث تأسست هيئات تعنى بمتابعة واعتماد تلك المؤسسات التعليمية على اختلاف تخصصاتها وبرامجها الأكاديمية. لذا، أصبح لزامًا على مؤسسات التعليم العالي تطبيق معايير تلك الهيئات لاعتماد برامجها الأكاديمية وفق آليات ومعايير محددة، بغرض التحسين المستمر لمخرجات العملية التعليمية ووضع الخطط للجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتطوير في هذه المؤسسات.

ونظرًا لحداثة مفهوم وثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي في المجال التعليمي لدى مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فإن من الطبيعي أن تواجه هذه المؤسسات تحديات ومعوقات تحد من تطبيقها لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على الوجه الصحيح، وبالتالي تؤخر حصول برامجها الأكاديمية على الاعتماد الأكاديمي سواءً الوطني أو الدولي. نتيجة لذلك؛ جاءت فكرة البحث الحالي للتعرف على معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر القيادات الإدارية وعليه؛ تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي:

ما معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر القيادات الإدارية؟ وذلك في أربعة محاور، هي:

١. الجوانب القيادية والإدارية.
٢. البيئة التعليمية والتدريسية.
٣. البحث العلمي.
٤. خدمة المجتمع.

ومن ثم تحديد أبرز معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر القيادات الإدارية، وتقديم بعض المقترحات للتغلب عليها.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتضاعف معاناة المرأة المعاقة في عالمنا العربي لأسباب تتعلق بإعاقتها، فهي تعاني من الضغوط الاجتماعية المفروضة على المرأة بشكل عام، وتزداد معاناتها اكثر بسبب كونها معاقة حيث يتم اقصاؤها وعزلها في اغلب الاحيان (آل ثاني، 2009). بالرغم من النقص الواضح في المعلومات والدراسات التي تناولت واقع المرأة المعاقة في دولة الامارات، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تلك المشكلات التي تعكس الكثير من المعاناة التي تتعرض لها المرأة المعاقة في دولة الإمارات كغيرها من الدول العربية (المطروشي، 2005).

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وندرة الدراسات التي تناولته في عالمنا العربي وخاصة في مجتمع الإمارات، فقد جاءت هذه الدراسة كإضافة علمية جديدة للتعرف على المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة في المجتمع الاماراتي. حيث تتلخص مشكلة الدراسة في إجابتها عن السؤال التالي: "ما هي المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ؟".

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة في المجتمع الاماراتي وعلاقة هذه المشكلات بمجموعة من المتغيرات.

2- التعرف على الفروق في المشكلات التي تواجهها كل من المرأة المعاقة وغير المعاقة، تبعاً المستوى التعليمي، العمر والحالة الإجتماعية.

3- التعرف على المشكلات الفرعية التي تواجه كل من المرأة المعاقة وغير المعاقة.

فرضيات الدراسة:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (ألفا = 0.05) في المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة تبعاً لنوع الإعاقة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (ألفا = 0.05) في المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة تبعاً لشدة الإعاقة

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (ألفا = 0.05) في المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة تبعاً للمستوى التعليمي

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (ألفا = 0.05) في المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة تبعاً للعمر

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (ألفا = 0.05) في المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة تبعاً للحالة الاجتماعية.

مشكلة الدراسة (١):

إن المتأمل في الأدبيات والدراسات التربوية في مجال التعليم والتعلم وإستراتيجيات التدريس، يجد أن العديد من الدراسات أكدت على ضرورة الاهتمام والتركيز على الإدارة الصفية في برامج إعداد المعلمين كعنصر رئيس لنجاح العملية التعليمية، حيث إن مهارات الإدارة الصفية ليست مجرد معلومات يتم اكتسابها في برامج إعداد المعلمين، بل إنها تُكتسب – غالبا – في أثناء التدريب الميداني من خلال التجريب والخبرة التراكمية. نتيجة لذلك، يوضح كل من Siebert (٢٠٠٥)، McNally, I'anson, Whewell, & Wilson (٢٠٠٥)، Crosswell (٢٠٠٩)، Putman (٢٠٠٩)، Pellegrino (٢٠١٠)، أحمد (٢٠٠٩)، Buss (٢٠١٠)، Sempowicz & Hudson (٢٠١١)، Goh & Matthews (٢٠١١) أن قضايا الإدارة الصفية والتعامل مع سلوكيات المتعلمين يعد من أهم القضايا التي تقلق باستمرار المعلمين الجدد. ويعلل ذلك كل من Greer-Chase, Rhodes, & Kellam (٢٠٠٢) و Siebert (٢٠٠٥) بتأكيدهم على أن قضايا الإدارة الصفية غالبا تعتبر من الموضوعات النظرية والمعزولة عن الواقع الحقيقي للصف الدراسي. والسبب في ذلك يعود إلى عدم تضمين هذه القضايا في مقررات برامج إعداد المعلمين؛ مما يؤدي إلى التحاق الطلاب المعلمين بالتربية العلمية ولديهم نقص في الإعداد المناسب في قضايا الإدارة الصفية، وشكواهم من قلة تعريضهم لممارستها عملياً.

إضافة إلى ذلك تؤكد العديد من الدراسات التربوية على ضرورة تضمين التدريس التأملي، والافتراضات التي يقوم عليها، ومهاراته، وأدواته، ونماذجه، ومراحل تنفيذه كأحد الركائز الأساسية عند بناء وتصميم برامج إعداد المعلمين؛ بهدف تزويد معلمي المستقبل بالفرص الكافية للتأمل في الموقف التدريسي بجميع عناصره، خاصة خلال فترة التدريب الميداني، حيث إن هذه الفترة تعد بداية التدريب الحقيقي على ممارسة التدريس، كما تؤكد الدراسات على ضرورة استطلاع آراء المعنيين بالعملية التعليمية من المعلمين والمعلمات حول ما يواجهون من مشكلات تربوية وتعليمية، وعقد اللقاءات معهم، وحثهم على التأمل في ممارساتهم التدريسية من أجل تحقيق أهداف التعلم (Calderhead, 1989; Short & Rinehart, 1991; Richards & Lockhart, 1996؛ أوسترمان وكوتكامب، ٢٠٠٢؛ بخش، ٢٠٠٣؛ راشد، ٢٠٠٣؛ المزروع، ٢٠٠٤؛ صالح، ٢٠٠٥؛ Bleicher & Lindgren, 2005؛ أحمد، ٢٠٠٩؛ بلجون، ٢٠١٠).

وباستقراءٍ متأنٍ لهذه الدراسات وغيرها في ذات المجال، يتضح أنها تؤكد على تنمية مهارات التدريس لدى الطلاب المعلمين قبل الخدمة والمعلمين في أثناء الخدمة، بغض النظر عن الإستراتيجيات والأدوات المستخدمة فيها. وتعد مهارات الإدارة الصفية من أبرز عناصر التدريس الفعال؛ إذ إن امتلاك المعلم لها يساهم – بشكل كبير – في تحقيق أهداف التعلم. ويعد تدني مهارات الإدارة الصفية، وعدم القدرة على حل مشكلاتها لدى الطلاب المعلمين (في تخصص العلوم) – في أثناء التدريس– الجوهر الرئيس لمشكلة الدراسة الحالية، حيث لاحظ الباحث أن ضعفها لديهم ظهر في الملاحظات الصفية المباشرة لهم في أثناء التدريب الميداني؛ وشكواهم من عدم قدرتهم على ضبط الصف بفاعلية؛ وصعوبة التعامل مع سلوكيات المتعلمين المختلفة داخل الصف؛ وحلقات النقاش مع أعضاء هيئة التدريس المشرفين على الطلاب المعلمين بكلية المعلمين، وآرائهم التي تشير إلى ضعف مهارات الإدارة الصفية، وأنهم بحاجة إلى تطوير لتلك المهارات. نتيجة لذلك، جاءت الحاجة للدراسة الحالية في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما فاعلية استخدام أدوات التدريس التأملي في تنمية حل مشكلات الإدارة الصفية لدى الطلاب المعلمين (في تخصص العلوم) بكلية المعلمين بجامعة الملك سعود؟ ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما فاعلية استخدام أدوات التدريس التأملي في تنمية حل مشكلات الإدارة الصفية الستة، المحددة في البحث الحالي (وهي: ضعف القدرة على إدارة الوقت، الافتقار لإدارة النقاش الناجح، رفض تعليمات وأوامر المعلم، زيادة النشاط والحركة داخل الصف، الشرود الذهني والنسيان عند الطلاب، التفاعل اللفظي غير المناسب).
٢. ما مرئيات الطلاب المعلمين (عينة الدراسة) في فاعلية أدوات التدريس التأملي ودورها في حل المشكلات الصفية لديهم في أثناء التدريب الميداني؟

مشكلة الدراسة (٢):

تؤدي التغذية الراجعة دورًا محوريًا في تحقيق أهداف العملية التعليمية، حيث تعد عنصراً أساسياً ومهماً في الحكم على عملية التعلم لدى المتعلمين. وتؤكد العديد من الدراسات التربوية على أن التغذية الراجعة، باختلاف أنماطها، تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز أداء المتعلمين وزيادة النمو المعرفي لديهم بشكل يفوق التأثير الذي يعزى لإستراتيجيات التدريس الأخرى (Lee Dwyer, 1994؛ Drowns, Kulik, Kulik, & Morgan, 1999؛ Stepanek, 2002؛ حسن، ٢٠٠٤؛ عطار، ٢٠٠٦؛ Shirbagi & Kord, 2008؛ Wilbert, Siewert, 2011؛ العياصرة والشبيبي، ٢٠١٢). إن التغذية الراجعة تساعد المتعلمين على تشخيص الأخطاء، ومعالجتها، وتشعرهم بالثقة بالأداء، وتعزز الدافعية نحو التعلم (عبدالكريم، ١٩٩٩؛ الشعراوي، ٢٠٠٠؛ المدني، ٢٠١٠؛ Hatziapostolou & Paraskakis, 2010، Harry,1999؛ العياصرة والشبيبي، ٢٠١٢).

وعلى الرغم من أهمية التغذية الراجعة إلا أن تطبيقها والاستفادة مما توفره من معلومات قيِّمة للمتعلمين لم يحظ بالعناية الكافية من أعضاء هيئة التدريس الجامعيين؛ نظراً لاضطلاعهم بالأعباء التدريسية والبحثية، إضافة إلى ضيق زمن المحاضرة التدريسية، مما يجعل الأستاذ الجامعي مطالبًا بتوزيع الوقت لتغطية المحتوى المعرفي للمقرر وتوصيفه المعتمد، وهذا بدوره قد يعوقه عن الوفاء بمتطلبات تطبيق أنماط التغذية الراجعة ومعايير ضمان الجودة (Bailey & Garner, 2010; Siewert, 2011). ويرى كلٌ من عبدالكريم (١٩٩٨)، سولمن (Sullman, 1999)، هاري (Harry, 1999)، آرمسترونق (Armstrong, 1999)، عطار (٢٠٠٦)، بيلي وجارنر (Bailey & Garner, 2010)، العياصرة والشبيبي (٢٠١٢) أن هناك قصوراً واضحاً في فهم وإدراك المفهوم الحقيقي للتغذية الراجعة ودورها الفعال في تعزيز التعلم في مؤسسات التعليم، حيث يشير بيلي وجارنر (Bailey & Garner, 2010) إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعتقدون في أهمية التغذية الراجعة المكتوبة كأسلوب تقويم تكويني، وضرورة استفادة الطلاب منها، إلا أن ضعف مزاولتها يعود إلى أن السياسات التعليمية والأعمال الإدارية في الأقسام الأكاديمية لا تعطي أساليب التقويم البنائية اهتماماً كافياً، كما أن معرفتهم لما يجب أن تكون عليه التغذية الراجعة يتعارض مع عدم درايتهم بكيفية تعامل الطلاب معها. ويضيف فيرجوسون (Ferguson, 2011) أن ضعف الاستفادة من التغذية الراجعة يعود إلى صعوبة قراءة وفهم الطلاب للمطلوب من تعليقات وملاحظات أعضاء هيئة التدريس والمعايير التي يتم على أساسها التقويم.

وبسبب هذا القصور، يؤكد الحدابي وخان (٢٠٠٨) على ضرورة إعداد وبناء خطط تطويرية لإعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس في كفايات التقييم والتغذية الراجعة والدعم الأكاديمي. وفي هذا الصدد يشير الصباريني، عودة، صوالحة (١٩٨٨)؛ وغوني (١٩٩٦) أن من الخطط التطويرية لأعضاء هيئة التدريس والمعلمين تنظيم وتكثيف الورش التدريبية لزيادة الوعي بمفهوم التغذية الراجعة بأبعادها، وأنماطها المختلفة، وآليات استخدامها في الموقف التدريسي.

وباستقراء الدراسات السابقة أعلاه حول ما أكدت عليه من أهمية التغذية الراجعة في العملية التعليمية، ومن مشاهدات الباحث كعضو هيئة تدريس، ودوره كأستاذ جامعي في تحقيق معايير ضمان الجودة في الأداء التدريسي، استشعر الباحث عددًا من الأدلة والشواهد التي تشير إلى ضعف توظيف أنماط وإستراتيجيات التغذية الراجعة، وغياب تفعيل إستراتيجيات التغذية الراجعة الحديثة، واستمرار تبني التغذية الراجعة التقليدية، ووجود شواهد وأدلة تعزز من وجود المشكلة، تتمثل في تدنٍ ملحوظ في تقييم الطلاب والطالبات لأداء أعضاء هيئة التدريس في أقسام كلية العلوم بجامعة الملك سعود، وفقاً لما تشير إليه تقارير الجودة في كل قسم، وملفات التقييم الخاصة بالتغذية الراجعة بعد نهاية كل فصل دراسي. نتيجة لذلك؛ جاءت فكرة الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما آراء طلاب وطالبات أقسام كلية العلوم بجامعة الملك سعود حول ممارسات أعضاء هيئة التدريس لأنماط التغذية الراجعة؟
٢. ما مدى اختلاف ممارسات أعضاء هيئة التدريس لأنماط التغذية الراجعة باختلاف القسم الأكاديمي؟
٣. ما مدى اختلاف ممارسات أعضاء هيئة التدريس لأنماط التغذية الراجعة باختلاف الجنس (طالب، طالبة)؟